في تمرد على الرئيس

«سُميع» يقصي مدير عام مؤسسة الكهرباء

قال موظفون في المؤسسة العامة للكهرباء انهم تلقوا الاثنين الماضي تعميما من وزارة الكهرباء قضى بإقصاء مدير عام المؤسسة وتعيين مدير آخر.

مشيرين الى ان قرار الإقصاء صادر من رئيس مجلس الوزراء حيث قضى بتعيين المهندس عبدالله هاجر مديرا للمؤسسة وإقصاء المهندس عبدالرحمن سيف عقلان الذي كلف بالعمل في هذا المنصب بتوجيهات من رئيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي.

هذا ونشر (المؤتمرنت) (وثيقة) تتضمن توجيه رئاسي بتعيين المهندس عقلان مديرا عاما للمؤسسة العامة للكهرباء . وسارع وزير الكهرباء صالح سميع لاستصدار قرار بإقصائه.

في رسالة موجهه لرئيس الحكومة

بن دغر يحذر من كارثة تهدد الإقتصاد الوطني بتحرير قطاع الاتصالات

وجّه وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور أحمد عبيد بن دغر رسالة إلى رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة يحذّر فيها من الأثر السلبي لاتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وأفاد بن دغر في الرسالة بأنه تم التوقيع على هذه الاتفاقية في 3 ديسمبر 2013 وقد ورد في نص الاتفاق هذا النص الخطير بل الكارثي على قطاع الاتصالات والبريد في بلادنا إذا ما تمت المصادقة على هذه الاتفاقية قبل القيام بتعديلها.

ويشير النص في ص94 في مادته "271" من البروتوكول إلى "أكد ممثل اليمن أن كافة القيود بشأن النفاذ إلى الأسواق على الاتصالات السلكية واللاسلكية سيتم إزالتها بحلول 1 يناير 2015، وفقاً لجدول خدمات اليمن في ذات الفقرة."

وأوضح أن معنى التحرير الكامل هنا هو أن احتكار الدولة للاتصالات الدولية، والإنترنت، والثابت والبريد سوف يزول بحلول هذا التاريخ. وهذا يعني أخطار كبيرة وآثار سلبية يجب منع حدوثها، وبالتالي رفض المصادقة على الاتفاقية من قبل حكومة الوفاق الوطني قبل إزالة هذه المخاطر.

"الميثاق" تنشر نص الرسالة:

كتب/ المحرر الاقتصادي

12 ألف عامل بمؤسسة الاتصالات وهيئة البريد والشركات التابعة سيتضرّرون جرّاء الانضمام لمنظمة التجارة

الأخ العزيز الأستاذ/ محمد سالم باسندوة المحترم

رئيس مجلس الوزراء

تحية طيبة وبعد :

الموضوع: الأثر السلبي لاتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

يهديكم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات أزكى التحايا، ويود إبلاغكم أن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات قد اطلعت على وثائق بروتوكول انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية. كما شاركت في اجتماع اللجنة الوطنية للإعداد والتفاوض مع منظمة التجارة العالمية برئاسة معالي وزير الصناعة والتجارة يوم الأحد الموافق 2014/1/12م لمناقشة الخطوات التالية لتوقيع البرتوكول.

وقبل الخوض في تفاصيل الاتفاقية فأننا نرى أن انضمام اليمن للاتفاقية أعلاه يمثل خطوة مهمة نحو الاندماج الاقتصادي في منظومة الاقتصادي العالمي. وجهداً تشكر عليه وزارة الصناعة إلا أن خطوة من هذا القبيل كان يجب دراسة أثرها المباشرة على القطاعات المعنية، ودراسة الآثار السلبية وبتركيز شديد على القطاعات العامة، كالاتصالات وتقنية المعلومات والبريد.

لقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية في 3 ديسمبر 2013م وقد ورد في نص الاتفاق هذا النص الخطير بل الكارثي على قطاع الاتصالات والبريد في بلادنا إذا ما تمت المصادقة على هذه الاتفاقية قبل القيام بتعديلها..يشير النص في ص94 في مادته (271) من البروتوكول إلى الآتي: "أكد ممثل اليمن إن كافة القيود بشأن النفاذ إلى الأسواق على الاتصالات السلكية واللاسلكية سيتم إزالتها بحلول 1 يناير 2015م، وفقاً لجدول خدمات اليمن في ذات الفقرة."

إن المقصود هنا بعبارة " النفاذ إلى الأسواق" يعني التحرير التام لما تبقى من قطاع الاتصالات (بوابة دولية، ثابت، وإنترنت) والهيئة العامة للبريد، وهذا التحرير سيبدأ بحسب أعلاه من 1 يناير 2015م، أي بعد عام واحد من الآن. إن معنى التحرير الكامل هنا هو إن احتكار الدولة للاتصالات الدولية، والإنترنت، والثابت والبريد سوف تزول بحلول هذا التاريخ. وهذا يعني أخطار كبيرة وآثار سلبية يجب منع حدوثها، وبالتالي رفض المصادقة على الاتفاقية من قبل حكومة الوفاق الوطني قبل إزالة هذه المخاطر، وهي :

1- أخطار تتعلق بارتباط اثنا عشرة آلف عامل بالمؤسسة العامة للاتصالات والشركات التابعة (تيليمن، ويمن موبيل) والهيئة العامة للبريد، هؤلاء سوف يصيبهم الضرر المادي مباشرة جراء الذهاب إلى تطبيق هذه الاتفاقية في العام القادم.

2- أخطار تتعلق بإيرادات سنوية تذهب من قطاع الاتصالات بصورة فائض نشاط وضرائب، ومبيعات وجمارك إلى خزينة الدولة، وتأتي هذه الإيرادات في المرتبة الثانية بعد النفط والجمارك. وتبلغ نحو ستون مليار ريال تقريباً وأخرى غير مباشرة.

3- أخطار تتعلق بعدم جاهزية القطاع للتحرير الكامل لأسباب تشريعية، وقانونية، وتنظيمية، وفنية، وربما أمنية.

4- إن جزءً غالباً وكبيراً من قطاع الاتصالات قد تم تحريره بوجود ثلاث شركات خاصة منافسة يصل حجم نشاطها إلى 70% تقريباً من سوق الاتصالات ولذلك فضرر هذا النص يذهب مباشرة إلى القطاع العام في الاتصالات والبريد والعاملين فيه.

> لن نستطيع تحرير الاتصالات الدولية والثابت والإنترنت والبريد قبل مضي 5 سنوات

يجب التنويه هنا إلى أن التحرير الكامل لم يجري حتى في البلدان العربية الغنية جداً بما فيها السعودية، والإمارات، فلا زالت هذه الدول تملك أغلبية أسهم هذا القطاع، وعلى وجه التحديد بوابته الدولية والإنترنت والثابت والبريد.

إن آخر رسالة وجهة من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات إلى وزارة الصناعة والتجارة بهذا الخصوص كانت في بداية 2009م وكان مضمونها واضحاً أن وزارة الاتصالات غير قابله لأي تحرير للاتصالات الدولية والثابت والإنترنت والبريد قبل مضي خمس سنوات على التوقيع على الاتفاقية، بمعنى أن الوزارة قد طلبت فترة سماح قدرها خمس سنوات بعد التوقيع، والآن نستطيع أن نقول أن هذه المدة غير كافية لترتيب أوضاع القطاع (اتصالات وبريد). إن المباحثات التي أجرتها الجهات المختصة في اليمن للوصول إلى هذه الاتفاقية لم تأخذ كما يبدوا هذه المخاطر بعين الاعتبار، وخاصة تلك المخاطر التي ستلحق الأذى بالعاملين في هذه المؤسسات، والشركات التابعة لها والبريد. فإذا كانت الدولة غير مهتمة كثيراً ما يرد إليها من موارد كبيرة سنوياً من هذا القطاع، وهذا أمر مستبعد، فلا شك أنها لا تستطيع أن تُهمل الجانب الآخر من هذه الأضرار المتصلة بالعاملين فيه.

لقد مثل قطاع الاتصالات والبريد نموذجا ناجحاً للإقتصادات الوطنية، وقدم العاملين فيها تضحيات كبيرة وجهود متواصلة للوصول بهذا القطاع إلى مرتبة تضاهي من حيث الأداء والفعالية وتقديم الخدمة بما فيها الخدمات المالية التي يقدمها البريد. تلك القطاعات المماثلة لها في البلدان المجاورة، برغم الفرق الهائل في الإمكانيات. وإن التضحية بهذا القطاع على النحو الذي ورد في الاتفاقية لهو أمر خطير، ولا يجوز السماح به، وأتمنى على الحكومة منعه إياً كانت الأسباب الداعية للتوقيع عليه. إنني وقد عرفت على التو بهذه النصوص الخطيرة واستشعاراً بالمسؤولية أطلب من الحكومة الوقوف في أول اجتماع لمجلس الوزراء أمام هذه النصوص. ودراسة الآثار المباشرة، وغير المباشرة المترتبة عليها. كما أقترح عليكم إبلاغ المفاوضين اليمنيين بوقف التعاطي مع هذه الموضوعات عند التفاوض مع المنظمة الدولية التجارة العالمية قبل الاتفاق على القواعد والأسس التي يجب أن يعتمدها هؤلاء المفاوضين في التعامل مع قطاعات حساسة وهامة وناجحة كقطاع الاتصالات والبريد. وهي أسس وقواعد يفترض أن الحكومة وحدها معنية بوضعها.

وعلى أي حال فوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وقد أخذت علماً بهذه الاتفاقية، والملاحق التي أرفقت بها الخاصة باليمن. ترفض رفضاً باتاً القبول بهذه النصوص، وتحديداً ترفض القبول بتحرير الاتصالات الدولية والثابت والإنترنت والبريد في العام القادم، أو الأعوام اللاحقة ما لم تقم الحكومة بترتيبات وإجراءات قانونية ومالية وعملية لضمان الحقوق المكتسبة والاستقرار المعيشي للعاملين في هذه المؤسسات، وشركاتها. بما فيها البريد، كما أنها تجد في هذه الاتفاقية تبديداً محتملاً لمورد هام من موارد الدولة إذا تم التصديق على الاتفاقية كما هي.

وختاماً تؤكد وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات أن قطاع الاتصالات والبريد غير مهيأ لتطبيق الالتزامات المتعلقة بالتحرير الكامل للخدمات التي يقدمها بسبب الكثير من المعوقات التشريعية والتنظيمية والفنية وكذا دخول البلد في أزمة منذ مطلع 2011م لم تخرج بعد منها.

وتفضلوا بقبول خالص التحية،،،

د/ أحمد عبيد بن دغر

وزير الاتصالات وتقنية المعلومات

كشف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن امتناع العديد من الجهات الخاضعة للرقابة عن تمكين الجهاز من ممارسة اختصاصاته في مراجعة حساباتها وأنشطتها منها سبع وحدات مشمولة بالموازنة العامة للدولة والبالغ استخداماتها الفعلية لعام 2012 «432,8» مليار ريال وأربع وحدات اقتصادية.

> «الميثاق»

في تقرير لجهاز الرقابة :

حرمان الدولة من 60 مليار و 130 مليون دولار ضرائب

547,5 مليارات إعفاءات جمركية خلال عام 2012م

وأظهر «بيان الرقابة السنوي عن مراجعة الحسابات الختامية للموازنات العامة للسنة المالية 2012» المقدّم إلى مجلس النوّاب، التدني الكبير في مستوى الإنجازات الفنية لدى الوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلّفين والمكاتب الضريبية بأمانة العاصمة والمحافظات، حيث بلغ عدد الملفات الضريبية غير المنجزة فيها 409349 ملفاً بنسبة 94% من المخطّط إنجازه، بالإضافة إلى استمرار تراكم الملفات الضريبية غير المنجزة لدى مجموعات الإدارة الضريبية «لجان التسوية» ولجان الطعن الضريبية دون قيام مصلحة الضرائب باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه تلك اللجان، ما ترتب عليه حرمان الخزينة العامة من إيرادات ضريبية كبيرة ومستحقة، منها 312 ملفاً غير منجز من قبل لجان التسوية بالوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين بمبلغ إجمالي 24,7 مليار ريال، و195 ملفاً لدى الوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلّفين غير منجز من قبل لجان الطعن بمبلغ إجمالي وقدره 31,2 مليار ريال ومبلغ 130,3 مليون دولار.

وأكّد التقرير ظهور العديد من البيانات الجمركية لمكلّفين تم توقيف أرقامهم الضريبية من قبل مصلحة الضرائب لعدم التزامهم ضريبياً خلال عام 2010، ومن ذلك 6515 بياناً جمركياً بقيمة إجمالية بلغت 47,1 مليار ريال، وظهور العديد من الأرصدة الضريبية المستحقة على عدد من المكلّفين في نهاية 2012 بمبلغ وقدره 24,9 مليار ريال و3,3 مليون دولار.

وأوضح أن البيانات الجمركية التي لم يتم معالجتها للفترة 2001- 2010 بلغت 156068 بياناً بمبلغ إجمالي 314,8 مليار ريال الأمر الذي يساعد على التهرّب الضريبي.

كما استمرت عمليات تجيير بوالص الشحن والبضائع في المنافذ الجمركية وهو ما يؤثر سلباً على الإيرادات الضريبية ويسهّل علميات التجارة المشبوهة وغسيل الأموال، حيث بلغ إجمالي البيانات المجيّرة على ذلك النحو خلال الفترة 2010- 2013 «916» بياناً بمبلغ 38,2 مليار ريال منها 561 بياناً بمبلغ 24,8 مليار ريال تم تجييرها في إطار مكلّفي القطاع الخاص و355 بياناً بمبلغ 13,4 مليار ريال تم تجييرها من مكلّفي القطاع الخاص إلى قطاع عام، علماً بأن المجيّر بأسمائهم تلك البيانات قد يتمتعون بإعفاءات ضريبية وجمركية، وهو ما يترتب عليه تهرّب ضريبي وجمركي ويحرم الخزينة العامة من موارد ضريبية وجمركية كبيرة.

ولفت التقرير إلى ضعف وقصور في إجراءات التحقق من القيمة الجمركية والكميات والأوزان وخصوصاً في المنافذ البرية والتي أصبحت ملاذاً للتهريب الآمن.

وكشف تقرير جهاز الرقابة والمحاسبة أنه برغم صدور عدد من القوانين الاقتصادية خلال الربع الأخير من العام 2010 والتي تضمنت في جانب منها أحكاماً تحد من الإعفاءات الجمركية والضريبية، إلا أن ظاهرة الإعفاءات الجمركية للواردات المعفاة وتحت نظام السماح المؤقت لا زالت مستمرة وتتصاعد قيمتها سنة إثر أخرى حيث بلغت قيمتها خلال عام 2012 «547,5» مليار ريال وإجمالي قيمة الرسوم الجمركية الخاصة بها 30,6 مليار ريال والتي تمثّل نسبة 35% من إجمالي الرسوم الجمركية المستوفاة خلال ذات العام.

وأفاد التقرير باستمرار الاختلالات الجوهرية في إجراءات التصفية لبيانات الإدخال المؤقت ولما يخص مدخلات الشركات العاملة في مجال النفط والغاز في ظل غياب قاعدة البيانات السليمة والمتكاملة لبيانات الإدخال المؤقت، علاوة على التداخل الظاهر في صلاحيات ومسئوليات هيئة استكشاف وإنتاج النفط مع الصلاحيات القانونية لمصلحة الجمارك في إلزام مقاولي الباطن بتصفية بيانات الإدخال المؤقت عبر الشركات الأم، وعدم وضع إطار مكتوب فيما بين الهيئة والمصلحة لتنظيم تنفيذ التسهيلات القانونية للاستثمارات النفطية المنظمة بموجب اتفاقيات صادرة بقوانين تضمن الالتزام بالتصفية وفقاً للقانون. ومثّل مجمل ذلك إشكالية مزمنة في تنفيذ أعمال التصفية للبيانات الجمركية المعلقة وفي متابعة المتخلفين وتحصيل الغرامات المستحقة قانوناً، وهو ما ترتب عليه وفقاً لبيانات الإدخال المؤقت للشركات النفطية للأعوام من 2004- 2012 بقاء مبلغ 30 مليار ريال مقابل رسوم جمركية وعوائد أخرى معلقة دون تصفية أو سداد.

كما استمرت المنافذ والدوائر الجمركية بالإفراج عن بعض السلع المستوردة بموجب تعهدات وضمانات مالية في ظل عدم كفاية وفاعلية الرقابة والمتابعة للتعهدات واستيفاء قيمة تلك الضمانات، حيث بلغ عدد البيانات الجمركية المعلقة على ذلك النحو في نهاية العام المالي 2012 «10060» بياناً وقيمة الرسوم الجمركية والعوائد الأخرى المستحقة عليها 32,9 مليار ريال، بالإضافة إلى البيانات الجمركية المعلقة على شركة مصافي عدن مقابل مستورداتها من المشتقات النفطية والبالغ قيمة الرسوم الجمركية عليها 274,7 مليار ريال.

وقال التقرير «بما لا يتفق والتوجهات الاقتصادية ساهم الأداء الضريبي في زيادة الفجوة الاقتصادية بين شريحة الموظفين محدودي الدخل وشريحة التجار ورجال الأعمال، حيث بلغت حصيلة ضريبة المرتبات والأجور لعام 2012 «134» مليار ريال بما نسبته 54,6% وحصيلة ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستوفاة من شركات ومؤسسات القطاع العام والمختلط والتعاوني والقطاع الخاص مبلغ 111,5 مليار ريال بما نسبته 45,4% وهو ما يشير إلى استمرار تحمل الأفراد لمعظم العبء الضريبي مما يعد إخلالاً بقاعدة العدالة الضريبية».

كما تركّزت معظم الحصيلة الضريبية في عدد محدود من المكلّفين مقارنةً بالمجتمع الضريبي، حيث أن ضريبة الأرباح التجارية المحصّلة من شركات الأموال «قطاع خاص» قد تركّزت في 11 مكلّفاً بمبلغ 19,1 مليار ريال بنسبة 68,8% من إجمالي الضريبة المحصّلة من مكلّفي هذا القطاع البالغ عددهم 918 مكلّفاً وانحصرت ضريبة الأرباح التجارية المحصّلة من شركات القطاع العام في 7 شركات في مبلغ 58,3 مليار ريال مع أن عدد مكلّفي هذا القطاع يتجاوز 90 مكلّفاً.

وذكر التقرير أن حصيلة ضريبة المرتبات والأجور على العاملين في القطاع الخاص قد تركّزت في 15 مكلّفاً بمبلغ 8 مليارات ريال بما نسبته 41% إجمالي حصيلة ضريبة المرتبات والأجور الموردة من مكلّفي هذا القطاع البالغ عددهم 140 ألف مكلّف، وعلى مستوى وحدات القطاع العام فقد تركّزت الحصيلة في المحصّل من 14 مكلّفاً في مبلغ 11 مليار ريال وبما نسبته 51% من إجمالي الحصيلة الموردة من مكلّفي هذا القطاع البالغ عددهم 90 مكلّفاً.

ومن حيث مصادر ضريبة الدخل والأرباح فقد بلغت الضريبة المحصّلة من وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام والمختلط والتعاوني خلال عام 2012 «173,5» مليار ريال بما نسبته 70,7% من إجمالي حصيلة الضرائب المباشرة، مقابل 72 مليار ريال إجمالي المحصّل من القطاع الخاص التجاري والصناعي وهو ما يشير إلى اتساع حجم التهرّب الضريبي في الأنشطة التجارية والصناعية للقطاع الخاص.

مغادرة 181 شركة استثمارية اليمن

قال نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة محمد صلاح إن 181 شركة استثمارية غادرت اليمن متجهة إلى دول أخرى نظراً للصعوبات المتفاقمة التي تواجه البيئة في الوقت الراهن، لكن جهات حكومية يمنية شككت في صحة هذه المعلومات..

وأوضح صلاح أن إجمالي قيمة رأس مال وممتلكات تلك الشركات يصل إلى نحو 7 مليارات دولار وأن 90% منها مملوكة لمستثمرين يمنيين فيما الباقي يمتلكها أجانب..

مشيراً إلى أن المعاناة من هشاشة الوضع الأمني وعدم الاستقرار والتعديات على حقوق وممتلكات المستثمرين، إضافة إلى ضعف المنظومة القضائية لتحقيق العدل «هي المسئولة عن رحيل المستثمرين بالمقام الأول»